

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولاً - مقدمة وأولويات البعثة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إليّ أن أقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ الولاية المنوطة بها. وهو يتناول أنشطة البعثة وما يتصل بها من تطورات في الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٢ - ولا تزال أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. وتواصل البعثة، سعياً إلى تحقيق أهدافها، تعاملاتها البناءة والمكثفة مع بريشتينا وبلغراد، والطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو تضطلعان بدوريهما في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتواصل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون حضورها في كوسوفو وفقاً للبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرير المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العمل بشكل وثيق مع البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية

٣ - تواصل إحراز تقدم في تنفيذ "الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات" الذي جرى التوصل إليه بين بلغراد وبريشتينا في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، على الرغم من الخلافات في التفسير من حين إلى آخر. وظلت الاجتماعات الرفيعة المستوى التي ييسر الاتحاد الأوروبي عقدها في بروكسل المنتدى المركزي لتضييق هوة الخلافات الرئيسية، في حين استمر إجراء المناقشات على الصعيد التقني في أفرقة عاملة ثنائية.



٤ - وعقدت أربعة اجتماعات رفيعة المستوى بين رئيس الوزراء الصربي إيفيكا داتشيتش ورئيس وزراء كوسوفو هاشم تاتشي في بروكسل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في ٣١ تموز/يوليه، و ٢٧ آب/أغسطس، و ٨ أيلول/سبتمبر، و ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وخصصت هذه الاجتماعات لمناقشة جملة أمور، منها التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المتعلقة بتنظيم الانتخابات البلدية في كوسوفو المقرر إجراؤها في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وتوصل الطرفان إلى تفاهات بشأن الدور التنفيذي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تيسير إجراء الانتخابات في شمال كوسوفو وبشأن المسائل المتعلقة بتصويت المشردين الذين يحق لهم التصويت، ووثائق الهوية المقبولة، والمواد الانتخابية، وقوائم الناخبين، وتسجيل الكيانات السياسية ومنحها الرخص.

٥ - ويواجه التحضير للانتخابات عددا من التحديات السياسية والإجرائية، التي يجري تناولها وحلها من خلال المفاوضات المتواصلة. وكانت هذه التحديات تتعلق، على وجه الخصوص، بتصميم مواد التسجيل والتصويت، وتسجيل الناخبين الموجودين خارج كوسوفو، وتمثيل صرب كوسوفو في لجنة الانتخابات المركزية لكوسوفو. وتلتزم القيادة الصربية بتقديم دعمها القوي لمشاركة صرب كوسوفو في الانتخابات المقبلة وتضطلع بدور نشط في هذا الصدد.

٦ - وبحلول نهاية فترة التسجيل في ٤ أيلول/سبتمبر، قدمت كيانات سياسية بلغ مجموعها ١٠٣ كيانات، منها ١٩ كيانا في شمال كوسوفو، طلبات للحصول على رخص وافقت عليها لجنة الانتخابات المركزية. وبدأت فترة الحملة الانتخابية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وقبل ذلك بيوم، أصدرت سلطات كوسوفو قرارا بوقف زيارات المسؤولين الصرب إلى كوسوفو أثناء فترة الحملة، مما أدى إلى احتجاجات من جانب الحكومة الصربية. وحلت المسألة في وقت لاحق خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كاثرين أشتون، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر في بروكسل.

٧ - وخلال جولة المحادثات التي عقدت في ٨ أيلول/سبتمبر في بروكسل، توصلت بريشتينا وبلغراد إلى اتفاقات بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة. وشملت هذه الاتفاقات، في جملة أمور، وضع رموز الاتصالات الهاتفية الدولية في المستقبل، والتسجيل المأذون به لشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة العاملة في كوسوفو. وأُنفق أيضا على أن يجري في وقت لاحق تناول بعض المسائل الأطول أجلا المتعلقة بالتعاون في مجال الطاقة.

٨ - ويجري أيضا إحراز تقدم، وإن كان ذلك صعبا في بعض الأحيان، في مجالات رئيسية أخرى تناولها اتفاق ١٩ نيسان/أبريل، بما في ذلك الشرطة والقضاء. وفي ٢٥ تموز/يوليه، عين أحد كبار موظفي ألبان كوسوفو وخمسة من كبار موظفي صرب كوسوفو في مناصب قيادية في فريق قيادة شرطة كوسوفو الإقليمية الشمالية الجديدة في شمال كوسوفو. وبدأت وحدتا المرور والتحقيق الجديدتان في شمال كوسوفو العمل بالفعل. وتتواصل المفاوضات من أجل حل المسائل الإجرائية والعملية المتصلة بنقل أفراد الشرطة الصرب إلى شرطة كوسوفو، على النحو المتفق عليه في إطار اتفاق ١٩ نيسان/أبريل.

٩ - وفي مجال العدالة، تقدمت بوتيرة أبطأ المفاوضات التفصيلية المتعلقة بنقل موظفي القضاء وبهيكل المحاكم في المستقبل في شمال كوسوفو، ولكنها ما زالت متواصلة. وفي ١ أيلول/سبتمبر، مددت وزارة العدل الصربية العمل بقرارها السابق القاضي بتعليق أنشطتها في شمال كوسوفو، بانتظار التوصل إلى اتفاقات بشأن المسائل المتعلقة.

١٠ - وقدم أعضاء المعارضة في برلمان كوسوفو طعنا أمام المحكمة الدستورية لكوسوفو في إقرار مشاريع القوانين التي أعدت فيما يتعلق باتفاق ١٩ نيسان/أبريل، أي القانون المتعلق بالتصديق على الاتفاق الدولي الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات، والقانون المتعلق بالعفو، والقانون المتعلق بميزانية كوسوفو لعام ٢٠١٣، مما تسبب في حدوث بعض التأخير في عملية التنفيذ. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، قررت المحكمة الدستورية أن هذه القوانين تتوافق مع دستور كوسوفو، باستثناء عدد من مواد القانون المتعلق بالعفو حذفت لاحقا من المشروع. ووقعت رئيسة كوسوفو جميع هذه القوانين الثلاثة لتدخل حيز التنفيذ. وينظر برلمان كوسوفو حاليا في مشروع قانونين آخرين ينص عليهما اتفاق ١٩ نيسان/أبريل، هما مشروع قانون بشأن الحكم الذاتي المحلي ومشروع قانون بشأن حقوق الطوائف، ومن المتوقع إقرارهما قبل نهاية العام.

١١ - وفي أوائل أيلول/سبتمبر، نشبت منازعة تجارية بين كوسوفو وأكبر شركائها التجاريين، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، مما أدى، في جملة أمور، إلى فرض حصار طال حركة المرور الحدودية بالكامل لمدة أسبوع. وبعد إجراء مفاوضات ثنائية مكثفة وبذل جهود دبلوماسية لدى كل من الجانبين، رفع الحصار وعادت حركة المرور الحدودية إلى وضعها الطبيعي في ١٤ أيلول/سبتمبر.

ثالثا - شمال كوسوفو

١٢ - ما زال التوتر والريبة سائدين على الصعيد السياسي في شمال كوسوفو بسبب استمرار الشكوك التي تنتاب صرب كوسوفو المحليين بشأن اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ومشاركتهم في الانتخابات البلدية القادمة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة صربيا لبناء الثقة المحلية دعما للانتخابات، واصل العديد من القيادات السياسية والأهلية لصرب شمال كوسوفو الإعراب عن الشك في اتفاق ١٩ نيسان/أبريل والانتخابات أو استمروا برفضهما كلياً. ونُظمت أيضاً حملات عامة تناهض المشاركة في الانتخابات المحلية لكوسوفو في بلديات شمال كوسوفو.

١٣ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، حلت حكومة صربيا كل الإدارات البلدية القائمة الأربع في شمال كوسوفو، واستعاضت عنها بمجالس بلدية مؤقتة يتألف كل منها من خمسة أعضاء وتكلف بإدارة البلديات إلى حين الانتهاء من انتخابات ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد نُظر إلى هذا الإجراء على نطاق واسع في سياق الجهود التي تبذلها بلغراد من أجل بناء الدعم السياسي المحلي للانتخابات وضمن تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل. واحتج قادة البلديات المقالون، حيث شككوا في الأساس القانوني للقرار، ولكنهم سلموا السلطة سلمياً إلى المجالس البلدية المؤقتة المعيّنة.

١٤ - وواصل أيضاً بعض القادة السياسيين لصرب شمال كوسوفو الإعراب عن معارضتهم لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل من خلال دعمهم للكيان الذي يسمي نفسه الجمعية المؤقتة لإقليم كوسوفو وميتوهيا المستقل، والذي يتألف من ممثلين محليين للأحزاب السياسية الصربية لكل من المعارضة والحكومة. وأكدت الجمعية المؤقتة مجدداً، خلال الاجتماع الذي عقده في ١٦ آب/أغسطس، موقفها المعارض لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل، ودعت إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة، وناشدت البرلمان في صربيا تقديم الدعم لها. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، حضرت عدة مئات من الأشخاص تجمعاً سلمياً مناهضاً للانتخابات نظم في شمال ميتروفيتسا. ونُظمت أيضاً تجمع آخر في شمال ميتروفيتسا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، حضره عدد قليل من الناس. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدى انفجار وقع في شمال ميتروفيتسا إلى إلحاق جروح طفيفة بعضو في حزب صرب كوسوفو (SLS) (الحزب الليبرالي المستقل، الذي يشكل جزءاً من الائتلاف الحاكم في بريشتينا) كان قد انسحب قبل ذلك ببضعة أيام من الحملة الانتخابية. وتسبب الانفجار في إلحاق أضرار مادية بشقة الضحية.

١٥ - وازداد تلبد الأجواء بالريبة في شمال كوسوفو من جراء الشواغل الاجتماعية - الاقتصادية إزاء تقارير تفيد إجراء تخفيضات في وظائف القطاع العام مستقبلاً. وفي تموز/

يوليه، نظم بعض موظفي غرفة التجارة الصربية عددا من الاحتجاجات وأقاموا حواجز مؤقتة على الطرق مطالبين بدفع المرتبات في أوانها. وخلال شهر آب/أغسطس، نظمت عدة مئات من ناشطي نقابات العمال احتجاجات على التخفيضات في التعويض المالي المؤقت الذي تقدمه حكومة بلغراد منذ عام ٢٠٠٣، وأوقفوا مؤقتا حركة المرور في يارينى، بالقرب من المعبر على الحدود الإدارية عند البوابة ١. وتفرق المشاركون في الاحتجاج في أعقاب جهود الوساطة التي بذها المكتب الحكومي المعني بكوسوفو وميتوهيا التابع لصربيا.

١٦ - ويادراج جنوب ميتروفيتسا في الحساب، تسجل ما مجموعه ٢٢ كيانا سياسيا، ثمانية منها لصرب كوسوفو، وثمانية لألبان كوسوفو، واثنان للبشناق، واثنان لطائفة الأشكاليين، وواحد للمنحدرين من تركيا، وواحد للمنحدرين من الجبل الأسود، للتنافس في الانتخابات المحلية في البلديات الخمس في شمال كوسوفو. ويقدم حزب "المبادرة المدنية لصربسكا" التابع لصرب كوسوفو، والمدعوم من الائتلاف الحاكم في صربيا، مرشحين في ٢٥ بلدية في جميع أنحاء كوسوفو. وتحث الأحزاب السياسية الحاكمة في صربيا على مشاركة قوية لصرب كوسوفو في الانتخابات، وهي تنشط في تنظيم حملات في جميع أنحاء كوسوفو.

١٧ - وواصلت إدارة البعثة في ميتروفيتسا الاضطلاع بأدوار الرصد والوساطة والتيسير، في إطار الجهود المستمرة التي تبذلها البعثة لدعم التقدم المحرز على الصعيدين المؤسسي والسياسي في المنطقة. وركزت بوجه خاص على تيسير إجراء اتصالات فيما بين شركات الخدمات العامة شمال وجنوب نهر إيبار وعقد اجتماعات بين جماعات المجتمع المدني التي تمثل مختلف الجماعات العرقية في شمال وجنوب ميتروفيتسا.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، يواصل ممثلي الخاص بذل جهود كبيرة في شمال كوسوفو من خلال التواصل على نحو منتظم مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، من خلال الاجتماعات وإصدار البيانات العامة على حد سواء، من أجل تعزيز الحوار البناء. ويعمل المكتب الإقليمي للبعثة في ميتروفيتسا بشكل مكثف للمساعدة على إقامة علاقات إيجابية بين الطوائف في جميع البلديات الشمالية وضمان تعزيز التقدم المحرز في الحوار السياسي من خلال تحقيق الاستقرار على الأرض.

رابعاً - الأمن

١٩ - غلب الهدوء على الحالة الأمنية العامة في كوسوفو، حيث لم يبلغ إلا عن حوادث متفرقة في المناطق المختلطة الأعراق. وبدا أن جميع الأطراف تبدي درجة أعلى من الالتزام بمنع التوترات على الأرض لتمكين الحوار الرفيع المستوى وعملية التنفيذ من المضي قدما.

٢٠ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، فُجعت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون بوقوع أول ضحية في صفوفها بسبب أعمال عنائية عندما تعرضت قافلتها الروتينية التي كانت في طريقها إلى البوابة ١ في شمال كوسوفو لإطلاق نار من أسلحة آلية بالقرب من قرية بالابان في بلدية زفيتشان. فقد توفي موظف جمارك تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي نتيجة الجروح التي أصيب بها أثناء الهجوم. وأدان الهجوم كل من بلغراد وبريشينا، وزعماء صرب شمال كوسوفو، والجهات الفاعلة الدولية. وشرعت بعثة الاتحاد الأوروبي في إجراء تحقيقات جنائية بدعم من شرطة كوسوفو ومكتب الادعاء الخاص لكوسوفو. وتعهدت أيضا حكومة صربيا بتقديم دعمها الكامل.

٢١ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، في أعقاب قيام بعثة الاتحاد الأوروبي بإلقاء القبض على شخصين من صرب كوسوفو في روداري في بلدية زفيتشان، قطع حشد من نحو ٢٠٠ شخص من صرب كوسوفو الطريق الرئيسي، وألقى المحتشدون الحجارة على مركبتين تابعتين للبعثة، مما تسبب في إصابة ضابطين من ضباط البعثة بجروح طفيفة وإلحاق أضرار بالمركبتين. وأزيل الحاجز في ٣١ تموز/يوليه بعد الإفراج عن أحد المعتقلين. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، في منطقة مختلطة عرقيا من شمال ميتروفيتسا، انفجرت قنبلة يدوية داخل مبنى غير مسكون، مما تسبب في وقوع أضرار طفيفة. ووقع حادث مماثل في بلدية شيربتشي التي تقطنها أغلبية من صرب كوسوفو في ٢٩ أيلول/سبتمبر، عندما ألقى شخص من صرب كوسوفو جهازا متفجرا بالقرب من مخفر للشرطة المحلية، مما تسبب في وقوع أضرار مادية طفيفة.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفيد عن وقوع ما مجموعه ٧٦ حادثة تضررت منها طوائف الأقليات حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، مقارنة بـ ٩٠ حادثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتواصلت أعمال قطع الأشجار غير القانونية على أساس منتظم على جانبي الحدود الإدارية. وفي ٦ آب/أغسطس، أُلقت شرطة كوسوفو القبض على ثلاثة مواطنين صرب في بلدية بودوييفا/بودوييفو، وأُلقت الشرطة الصربية القبض على ما مجموعه أربعة أشخاص من ألبان كوسوفو في ١٥ أيلول/سبتمبر بالقرب من غييلان/غنييلان في ٢٦ أيلول/سبتمبر في بلدية بودوييفا/بودوييفو.

خامسا - سيادة القانون

٢٣ - واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو رصد الأنشطة والاضطلاع ببعض المسؤوليات في مجال سيادة القانون، وكذلك التعاون على الصعيد التقني مع وزارة العدل ووزارة الداخلية في كوسوفو ووزارة العدل في صربيا.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة ستة طلبات للمساعدة القانونية المتبادلة من صربيا ومن بلدان أخرى لم تعترف بكوسوفو. وأحيلت هذه الطلبات إلى وزارة العدل في كوسوفو عن طريق بعثة الاتحاد الأوروبي. ويستمر تنفيذ الاتفاق المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة الذي تم التوصل إليه بين صربيا وكوسوفو في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣ في إطار تنفيذ البروتوكول المتعلق بالإدارة المتكاملة للحدود. ويسرت البعثة أيضا إصدار سبع نشرات حمراء من نشرات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وإجراء اتصالات منتظمة بين كوسوفو والإنتربول والدول الأعضاء فيها.

٢٥ - وواصلت البعثة تقديم التشجيع والدعم للجهود الرامية إلى معرفة مصير المفقودين. وفي ٣٠ آب/أغسطس، وهو اليوم الدولي للمختفين، عقد ممثلو ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو في رابطة أسر الأشخاص المفقودين والمختطفين للمرة الأولى مؤتمرا صحفيا مشتركا من بريشتينا وبلغراد. وحثوا فيه المسؤولين من كلا الجانبين على تكثيف الجهود والتعاون. ومنذ نشر بعثة الاتحاد الأوروبي، في عام ٢٠٠٨، نُفذت ٤٠٧ عمليات ميدانية لجمع البيانات التي يمكن أن تؤدي إلى استخراج للجنث، وأعيد رفات ٣٥٥ شخصا إلى أسرهم. وكان ٢٦٧ شخصا من هؤلاء في عداد المفقودين، في حين كانت الحالات المتبقية متعلقة بقضايا جنائية أو بطلبات من الأسر للتحقق من الهوية. وتشير التقديرات إلى أن هناك قرابة ١٧٢٠ شخصا لا يزالون في عداد المفقودين من جراء نزاع الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

٢٦ - وواصلت البعثة تقديم خدمات التصديق على الوثائق لسكان كوسوفو والدول غير المعترفة بكوسوفو، وذلك للتصديق في المقام الأول على وثائق الأحوال المدنية والمعاشات التقاعدية. وكما كان الحال في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فقد استمر ازدياد حجم الطلب على خدمات التصديق ذات الصلة بالمعاشات التقاعدية بعد صدور حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية غروديتش ضد صربيا في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ويلزم الحكم صربيا بضمان صرف دفعات المعاشات التقاعدية والتأمين ضد العجز. وتواصل البعثة أيضا تقديم خدمات التصديق على أنواع معينة من الوثائق الدراسية التي تقع خارج نطاق الاتفاق المتعلق بالشهادات الجامعية، الذي توصل إليه الطرفان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٢٧ - ولا تزال هيئة القضاء في كوسوفو تواجه تراكما كبيرا للقضايا غير المحسومة. فقد أعلن المجلس القضائي لكوسوفو أن عدد القضايا المتراكمة حتى آب/أغسطس ٢٠١٣ بلغ حوالي ١٤٢٠٠٠ قضية. ووفقا للبيانات الصادرة عن السلطات المعنية في كوسوفو، لا تزال

هناك مشاكل مماثلة يواجهها نظام الادعاء العام، بما في ذلك إدارة مقاضاة مرتكبي الجرائم الخطيرة والإدارة العامة وإدارة شؤون القصر.

٢٨ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أصدرت هيئة من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي وكوسوفو حكماً ببراءة فاتمير ليماي، وزير النقل والاتصالات السلوكية واللاسكية السابق، وتسعة متهمين آخرين جميعهم أعضاء سابقون في جيش تحرير كوسوفو، كانوا متهمين بارتكاب "جرائم حرب ضد السكان المدنيين وأسرى الحرب" في معسكر احتجاز مؤقت عام ١٩٩٩ في قرية كليتشا التابعة لبلدية لبييان. وذكر الادعاء أنه يستعرض القرار وينظر في حقه في الاستئناف.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد برلمان كوسوفو عدداً من القوانين التي ترمي إلى تحسين معايير سيادة القانون. ومن التطورات الملحوظة اعتماد قانون جديد بشأن التعاون القانوني الدولي في المسائل الجنائية ينظم إجراءات تسليم الأشخاص المشتبه فيهم والتعاون القانوني الدولي.

سادساً - العائدون والطوائف

٣٠ - وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد أعربت، حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ٥٦٩ أسرة مشردة من صرب كوسوفو عن رغبتها في العودة إلى كوسوفو من صربيا، إلى جانب ١١٢ أسرة من الروما والأشكاليا ومصريي كوسوفو ترغب في العودة من الجبل الأسود و ٤٥ أسرة من الروما والأشكاليا ومصريي كوسوفو ترغب في العودة من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً.

٣١ - وسجلت مفوضية شؤون اللاجئين أيضاً ٩٠ فرداً من أبناء الأقليات العائدین طوعاً إلى كوسوفو في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، ٢٥ منهم من صرب كوسوفو، و ١٩ من الروما والأشكاليا ومصريي كوسوفو، و ١٦ من بشناق كوسوفو، واثنين من غورانيي كوسوفو، و ٢٨ من ألبان كوسوفو. وفي الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر، عاد ٣١٣ فرداً إلى كوسوفو، بالمقارنة مع ٦٩٣ أبلغ عن عودتهم في الفترة نفسها من عام ٢٠١٢.

٣٢ - وواصلت المفوضية رصد عملية الإعادة إلى الوطن من أجل تحديد الثغرات والإبلاغ عنها في مجال حماية حقوق الإنسان للعائدین، مع التركيز بوجه خاص على الأقليات، وخلال أشهر تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، قدمت المفوضية المساعدة لـ ٥٦٠ فرداً لتمكينهم من الحصول على وثائق شخصية وحل مشكلاتهم المتعلقة بالأحوال المدنية.

٣٣ - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة تقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية المستقبلية وفرادى العائدين، وأبناء المجتمعات التي لا تنتمي إلى الأغلبية السكانية في جميع أنحاء كوسوفو، وذلك عن طريق توفير أصول تجارية لهم. فقد قامت المنظمة، من خلال برنامج الاتحاد الأوروبي الثاني لتحقيق استقرار المجتمع المحلي، بدعم تنفيذ ١٤٥ مشروعاً من مشاريع الأعمال التجارية الصغيرة والمشاريع المجتمعية للمشردين من الأقليات، وذلك عن طريق بناء المساكن، وتقديم المساعدة الاجتماعية - الاقتصادية، وتوفير أنشطة لتوليد الدخل، وتنفيذ مشاريع في مجال البنية التحتية وتوفير خدمات التدريب.

٣٤ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التنسيق مع وزارة الداخلية والسلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية وشركات المرافق العامة من أجل تيسير تسوية المشكلات اليومية التي تؤثر على المجتمعات المحلية، مثل ضمان الإمداد بالمياه والكهرباء.

٣٥ - وفي أيلول/سبتمبر، قام المفوض السامي لشؤون الأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الشؤون اللغوية في كوسوفو بتدشين دورات لتعليم اللغتين الألبانية والصربية لموظفي البلديات في عشر بلديات تسكنها أعداد كبيرة من الألبان والصرب. والهدف هو تحسين المهارات اللغوية للمسؤولين المحليين، وكفالة الامتثال لقانون استخدام اللغات الذي عيّنت بموجبه اللغتان الألبانية والصربية لغتين رسميتين لكوسوفو. ويجري النظر في توسيع نطاق هذه الدورات ليشمل البلديات المتبقية.

سابعاً - التراث الثقافي والديني

٣٦ - واصلت البعثة تيسيرها لأنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في كوسوفو. فقد أنجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير الترميم الخارجي لكنيسة رقاد السيدة العذراء في دير غراتشانيتسا بتمويل من الاتحاد الروسي، وترميم كنيسة كاثوليكية في بريزرن، بتمويل من ألبانيا. ولا يزال ترميم أربع نافورات من العهد العثماني في منطقة بريزرن التاريخية جارياً، وذلك بدعم مالي من بلغاريا، في حين بدأ في تموز/يوليه ترميم حمام غازي محمد باشا في بريزرن، بدعم مالي من تركيا. وستشارك اليونسكو، بالتنسيق مع البعثة، في مشروع مدته ثلاث سنوات يهدف إلى ترميم أنقاض قلعة يعود تاريخها إلى العصور الوسطى في نوفوباردا/نوفو بردو، وسيقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل هذا المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل وزارة الثقافة والشباب والرياضة أعمال الحفر في المواقع الأثرية في قرية درسنيك، حيث اكتشفت آثار رومانية في وقت سابق من عام ٢٠١٣.

٣٧ - وفي ١٩ آب/أغسطس، نقلت القوة الأمنية الدولية في كوسوفو المسؤولية الرئيسية عن أمن بطريكية بيتش إلى وحدة شرطة كوسوفو المتخصصة في حماية المواقع الثقافية والدينية. ودير فيسوكي ديتشاني هو الآن الموقع الديني الأرثوذكسي الصربي الوحيد الذي ما زالت القوة الأمنية الدولية تتولى المسؤولية الرئيسية عن حمايته.

٣٨ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، اكتمل تشكيل مجلس التراث الثقافي في بريزرن المؤلف من سبعة أعضاء، الذي ينص عليه القانون المتعلق بمركز بريزرن التاريخي. ولا يزال إنشاء المجلس في هوتشا ومادهي/فيليكاهوتشا يواجه تأخيرات نتيجة إعاقاة السلطات المحلية لتنفيذ القرارات المتصلة به. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها سلطات كوسوفو والمجتمع الدولي لم تبدأ بلدية راهوفيتس/أوراهوفاتس بعد في تنفيذ قانون قرية هوتشا ومادهي/فيليكاهوتشا. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، وفي إطار الجهود الرامية إلى تحسين الحوار بين الديانات، شارك ممثلو الطوائف الإسلامية، والأرثوذكسية الصربية، والكاثوليكية، والبروتستانتية الإنجيلية، واليهودية في مؤتمر نظّمته وزارة الشؤون الخارجية في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لبحث دور الزعماء الدينيين في تعزيز المزيد من التفاهم بين الطوائف في كوسوفو.

ثامناً - حقوق الإنسان

٣٩ - واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو العمل عن كثب مع مجلس أوروبا في مجال حقوق الإنسان. وساهمت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتعليقات على الرأي الثالث الصادر عن اللجنة الاستشارية بشأن الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية. وأشار الرأي إلى الإطار التشريعي المرضي لكوسوفو، في حين حدد أوجه القصور في الموارد والقدرات والتنسيق باعتبارها عوامل تعوق تنفيذ الاتفاقية الإطارية على نحو أكثر فعالية.

٤٠ - واعترف الرأي نفسه باعتماد سلطات كوسوفو لوثائق سياسات شاملة تهدف إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي التام لطوائف الروما والأشكاليا ومصريي كوسوفو، وأوصى بتعزيز التنسيق في ما بين الوكالات الحكومية، ولا سيما في مجال كفالة الحقوق اللغوية. وأوصى أيضاً بتقرير مرحلي أصدره مكتب رئيس الوزراء عن تنفيذ استراتيجية وخطة عمل كوسوفو لإدماج طوائف الروما والأشكاليا والمصريين (٢٠٠٩-٢٠١٥)، بزيادة مخصصات التمويل من الميزانية المركزية لهذا الغرض. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقديم الدعم للأنشطة المتصلة بتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل.

٤١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أُدرج في جدول الأعمال التشريعي لكوسوفو مشروع قانون جديد بشأن المساواة بين الجنسين. وجاء ذلك عقب استعراض أجراه خبراء دوليون لمشروع القانون أبرز ضرورة تحسين التشريعات القائمة ومواءمتها مع مشروع القانون المتعلق بأمن المظالم ومشروع قانون مكافحة التمييز، المدرجين أيضا في جدول أعمال برلمان كوسوفو لعام ٢٠١٣.

٤٢ - ووضعت سلطات كوسوفو أيضا الصيغة النهائية لخطة عمل بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهي خطة أعدتها وكالة المساواة بين الجنسين بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمكتب المستقل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كوسوفو. وتوصي خطة العمل بجملة أمور، منها أن تلتزم سلطات كوسوفو بتحمل ٥١ في المائة من التكلفة المترتبة على تنفيذ الخطة.

٤٣ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر، بدأت اليونيسيف ومكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو المرحلة الثالثة من المشروع المشترك المتعلق بدعم إصلاحات قضاء الأحداث في كوسوفو، وهي مرحلة ستنفذ في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦. وتهدف المرحلة المقبلة إلى ضمان توفير حماية كافية للأطفال الذين يكونون أطرافا في إجراءات جنائية وإدارية ومدنية، وذلك تمشيا مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل والمعايير الدولية ذات الصلة.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا بزيارة إلى كوسوفو. وتعاونت البعثة مع مفوضية شؤون اللاجئين ومفوضية حقوق الإنسان في تنظيم الزيارة التي أتاحت الفرصة لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الزيارات السابقة للمقرر الخاص إلى كوسوفو في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، ولبحث التحديات والفرص المرتبطة بالتوصل إلى حلول دائمة لقضية المشردين داخليا.

تاسعا - ملاحظات

٤٥ - أُنثني على كل من بلغراد وبريشتينا لمشاركتها الفعالة المستمرة في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وأرحب بالتقدم الملموس المحرز في تنفيذ "الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات" الموقع في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بين بلغراد وبريشتينا، وخطة التنفيذ اللاحقة المؤرخة ٢٢ أيار/مايو، وفي جوانب هامة أخرى للحوار، من قبيل الطاقة والاتصالات. وبالرغم من التحديات الكثيرة المتوقعة، استمر هذا التقدم بخطى حثيثة.

٤٦ - وتصدى القادة السياسيون في كل من بلغراد وبريشتينا برؤية ثابتة ومثابرة للتحديات العديدة التي نشأت في سياق هذه العملية، مما أدى إلى التوصل إلى مزيد من الحلول التوفيقية

وإلى توافق في الآراء، مما حافظ على الزخم للمضي إلى الأمام. ومن الأهمية بمكان أن يواصل الطرفان تنفيذ الاتفاقات بأمانة، دون فتح باب مناقشة أحكامها من جديد. وثمة ضرورة أيضاً لم تنزل للمشاركة الفعالة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الدور الشخصي الذي تؤديه الممثلة السامية كاثرين آشتون. وقد نُصِبَ كمين وحشي في ١٩ أيلول/سبتمبر لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، أسفر عن الوفاة المأساوية لموظف جمارك تابع للبعثة، وهو أخطر حادث يقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير ويشكل انتكاسة تدعو للقلق. وينبغي أن تتعاون جميع الأطراف تعاوناً وثيقاً مع بعثة الاتحاد الأوروبي ومع شرطة كوسوفو في التحقيق الجاري لكفالة تحديد الجناة وتقديمهم إلى العدالة، وأن تبذل كل الجهود للحيلولة دون تكرار مثل هذه الواقعة.

٤٧ - وقد أحرز الطرفان تقدماً كبيراً في التحضير للانتخابات المحلية المقرر عقدها في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، في مناطق من بينها شمال كوسوفو. وما برحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تضطلع بدور تيسيري هام في هذا السياق. ويتعين مواصلة تسوية الاختلافات والخلافات بشكل بناء لكفالة إجراء انتخابات سلمية وناجحة، يشارك فيها جميع الناخبين الذين يحق لهم التصويت مشاركة كاملة. وإني أضم صوتي إلى صوت ممثلي الخاص في دعوة جميع الطوائف في كوسوفو إلى ممارسة حقها الديمقراطي خلال الانتخابات والمساعدة على ضمان تمثيل مصالحها المشروعة تمثيلاً كاملاً وفعالاً.

٤٨ - وثمة أهمية لنجاح الانتخابات، وبخاصة في شمال كوسوفو، لتوطيد السلام والاستقرار في المستقبل، ولاحتمالات استمرار المشاركة السياسية في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وتنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل التاريخي. وفي الأسابيع المتبقية قبل الانتخابات، ينبغي أن تزيد بريشتينا وبلغراد جهود التوعية الإيجابية للمجتمعات المحلية في شمال كوسوفو، بهدف تشجيع أفرادها على المشاركة في الانتخابات ومعالجة ما يعينهم من استفسارات وشواغل، على حد سواء. وقد أُحرز تقدم جدير بالثناء بشأن المرحلة الانتقالية المتفق عليها في الأجهزة المحلية المعنية بسيادة القانون، ولا سيما الشرطة، في شمال كوسوفو، حيث تؤدي قيادة الشرطة الإقليمية الجديدة وموظفيها مهامهم باقتدار منذ تعيينهم. وستؤدي شرطة كوسوفو، جنباً إلى جنب القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي، دوراً رئيسياً في كفالة هبة مناخ آمن وسلمي في جميع أنحاء كوسوفو خلال فترة الانتخابات، حيث يستطيع الجميع ممارسة حقهم الديمقراطي بحرية، دون تخويف أو ضغط.

٤٩ - وثمة أهمية بنفس القدر لأنشطة التوعية والتواصل المذكورة في مرحلة ما بعد الانتخابات، التي يتّمل أن تجلب تحديات جديدة وسيلزم خلالها أن يواصل النواب المنتخبون

في المستقبل المشاركة في دعم تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين بلغراد وبريشتينا وفي تمثيل مصالح ناخبهم بفعالية.

٥٠ - وسيبقى أيضاً التقدم المحرز في الميدان نحو توطيد السلام والاستقرار وفي الحوار السياسي أمراً ذا أهمية بالغة في ضوء تطلعات صربيا وكوسوفو بالاندماج في الاتحاد الأوروبي. وقد خطت كلتاها خطوات جبارة صوب تحقيق هذا الهدف، ويظل ضرورياً إحراز المزيد من التقدم نحو تطبيع العلاقات، استرشاداً بمعايير الاتحاد الأوروبي.

٥١ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص، فريد ظريف، على قيادته الدينامية الفعالة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال هذه الفترة من التغيير السياسي، وكذلك جميع موظفي البعثة على تفانيهم في إنجاز المهام المنوطة بالبعثة. وأعرب عن امتناني أيضاً لشركائنا في الميدان منذ أمد طويل، ومن بينهم الاتحاد الأوروبي، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة في كوسوفو، على إسهاماتهم في تحقيق السلام والاستقرار، وتعاونهم الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

المرفق الأول

تقرير ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية
المقدم إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة
القانون في كوسوفو

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

الفترة المشمولة بالتقرير: ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تنفيذ أنشطتها اليومية من رصد وتوجيه وإسداء للمشورة ومهامها التنفيذية في قطاع سيادة القانون في كوسوفو وفقاً للولاية المنوطة بها. وفي ما يتعلق بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بشأن تطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد، تواصل بعثة الاتحاد الأوروبي تيسير تنفيذه في قطاع سيادة القانون.

وقد وصّمت هذه الفترة بالمهجوم الفتاك الذي شُنَّ على إحدى قوافل بعثة الاتحاد الأوروبي بالقرب من زفيتشان في ١٩ أيلول/سبتمبر وراح ضحيته أودريوس شينافيتشيوس، وهو موظف جمارك تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي. وشكل هذا الهجوم تحدياً خطيراً لجميع الأطراف المعنية في جهودها المشتركة المبدولة لإرساء سيادة القانون في شمال كوسوفو. ويضطلع بالتحقيق في حادث القتل فريق مختلط من محققي بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو، تحت إشراف مدعيين عامين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي. وتقع القضية في نطاق الاختصاص الحصري لمكتب الادعاء الخاص في كوسوفو. وجر تطبيق تدابير أمنية مشددة في شمال كوسوفو، أما البعثة فما زالت تقدم خدمات الرصد والتوجيه والمشورة لشرطة كوسوفو في الشمال.

وصدر حكم مرتقب في قضية كليتشكه/كليتشكا الشهيرة بشأن جرائم الحرب. وقد حُكِمَ ببراءة جميع المتهمين لعدم وجود أدلة، بمن فيهم القائد السابق في جيش تحرير كوسوفو وعضو البرلمان الحالي فاتمير ليماي. وفي قضية أخرى، حكم قضاة تابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية على ثلاثة متهمين بالسجن لمدة ١٢ سنة لكل منهم عن ارتكاب جرائم حرب. وجرى تمديد احتجاز المشتبه بارتكابهم جرائم حرب التابعين للجماعة المسماة جماعة درينتسا وعددهم سبعة، على ذمة التحقيق. وصدرت عدة

لوائح اتهام وأحكام في قضايا لجرائم منظمة. وواصلت فرقة التحقيق الخاصة عملها وفقاً للولاية المنوطة بها بالتحقيق في الادعاءات الواردة في تقرير المقرر الخاص للمجلس الأوروبي، ديك مارتى، بشأن الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية.

٢ - الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الاتحاد الأوروبي في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

مقتل أودريوس شينايفيتشيوس

في ١٩ أيلول/سبتمبر، تعرضت إحدى قوافل بعثة الاتحاد الأوروبي في طريقها إلى نقطة عبور رودنيتسا - يانييه لهجوم شنه جناة مجهولون بالقرب من زفيتشان. وأصيب بطلق ناري سائق السيارة الثانية بالقافلة، أودريوس شينايفيتشيوس، وهو موظف جمارك ليتواني الجنسية تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي. وأُعلنت وفاته متأثراً بجراحه في مستشفى شمال ميتروفيتسا.

وتحركت بعثة الاتحاد الأوروبي بسرعة، بمساعدة القوة الأمنية الدولية وشرطة كوسوفو، بأن أمنت مكان الحادث وشرعت فوراً في إجراء تحقيق، بالتعاون مع شرطة كوسوفو وبقيادة مكتب الادعاء الخاص. وقوبل ذلك بترحيب فوري وقوي من بلغراد وبريشينا، مما بين بجلاء رفض الجانبين لهذا النوع من العنف، وإساءة مرتكي جريمة القتل المذكورة ليس إلى بعثة الاتحاد الأوروبي فحسب، بل إلى مجتمعاتهم. وتعهدت السلطات أيضاً بتقديم الدعم العملي الكامل للعثور على الجناة. وقوبل الدعم والمواساة من قبل الزملاء في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بكل الامتنان.

وفي أعقاب حادث إطلاق النار، وفي محاولة لاستعادة السلامة العامة وإبداء التصميم على محاربة الأنشطة الإجرامية، نظمت بعثة الاتحاد الأوروبي نقاطاً لتفتيش المركبات في عدد من المناطق المحددة في شمال كوسوفو، حيث تولت التفتيش وحدات الشرطة المشكلة ووحدات الشرطة الخاصة، جنباً إلى جنب وحدات دوريات شرطة كوسوفو. وأقام ضباط الشرطة الدولية نقاطاً مماثلة لتفتيش المركبات في جنوب ميتروفيتسا بالاشتراك مع وحدات دوريات شرطة كوسوفو التابعة لقيادة شرطة كوسوفو الإقليمية الجنوبية. وتم إشراك الجمهور أيضاً، جزئياً عن طريق إجراء مقابلات شخصية من بيت إلى بيت تولتها شرطة كوسوفو وشرطة بعثة الاتحاد الأوروبي، بهدف دعم عملية جمع المعلومات المتعلقة بهذه القضية.

مسائل عامة

عقد اجتماع مجلس التنسيق المشترك المعني بسيادة القانون في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وأقر المجلس في ذلك الاجتماع التقرير المرحلي الأول بشأن اتفاق الأهداف المشتركة في مجال

سيادة القانون، الذي يتتبع التطورات الجارية في جهود تنمية قدرات المؤسسات المحلية في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وآب/أغسطس ٢٠١٣، ووافق على نشره. واعتمد عدد من الإجراءات المنصوص عليها في الاتفاق، في صيغتها المعدلة استناداً إلى أهداف متفق عليها في مجال سيادة القانون، بغرض العمل على تنفيذها خلال الأشهر المقبلة. وهي تجسد النتائج التي تحققت بالفعل منذ توقيع الاتفاق الأصلي المبرم بين بعثة الاتحاد الأوروبي وسلطات كوسوفو ومكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو منذ عام تقريباً. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على عدد من خرائط الطريق المتعلقة بإدارة الطب الشرعي، والدائرة الخاصة للمحكمة العليا، وجرائم الحرب، وحماية الشهود، ومرافقة السجناء في شمال ميتروفيتسا، وهيئة الطعون التابعة لوكالة كوسوفو للممتلكات.

جرائم الحرب

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي عملها بإجراء التحقيقات والمحاكمات وإصدار الأحكام بشأن جرائم الحرب في عدد من القضايا قيد البت. وفي ٢٣ آب/أغسطس، وافق قاض للإجراءات التمهيدية تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية على طلب المدعي العام بتمديد احتجاز سبعة متهمين من "جماعة درينيتسا" على ذمة التحقيق لمدة شهرين، من بينهم ممثل كوسوفو لدى ألبانيا، سليمان سليمي، وعمدة مدينة سكندراي/سرييتسا، سامي لوشتاكو.

وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، قضت هيئة قوامها ثلاثة من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية بإدانة ثابت غيتسي ورستم غيتسي وهيثم غيتسي بارتكاب جرائم حرب ضد السكان المدنيين بقتل غاني بيريشا في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ في المركز الطبي بمدينة سكندراي/سرييتسا. وحكم على كل واحد منهم بالسجن لمدة ١٢ عاماً.

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، قضت هيئة مكونة من قاض محلي واحد وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي ببراءة المتهمين فاتمير ليماي (وزير النقل السابق وعضو البرلمان الحالي)، وأربن كراسنيكي، وناصر كراسنيكي، وناصر شالا، ونظمي كراسنيكي، وبهلول ليماي، وشعبان شالا، وثابت شالا، وباسم شورداي، ورفقي مزريكو، من تهمة ارتكاب جرائم حرب وما يتصل بها من مخالفات في قضية كلتشكه/كلتشكا الشهيرة. ووجدت هيئة المحكمة أن الأدلة، القائمة أساساً على المذكرات اليومية لشاهد الادعاء المتوفي عجم زوجاي، غير متسقة ومتناقضة، وبالتالي، لا يمكن الاعتماد عليها. واحتفظ المدعي العام لبعثة الاتحاد الأوروبي بالحق في الطعن في الحكم، ريثما يصدر الحكم كتابياً.

وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي لائحة اتهام ضد إيفان راديفوفيتش في محكمة بريشتينا الابتدائية. ويُتهم المدعى عليه بالانتماء إلى جماعة تُزعم مشاركتها في انتهاك السلامة والصحة البدنية لحوالي ٤٠ من المدنيين الذكور الألبان في فوشيه كوسوفيه/كوسوفو بوليه في عام ١٩٩٩.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، عقد قاض للإجراءات التمهيدية تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في ميتروفيتسا جلسة لتقرير احتجاز المتهمين على ذمة التحقيق أو إخلاء سبيلهم، وذلك في أعقاب توقيف اثنين من ألبان كوسوفو في ٢٥ أيلول/سبتمبر اشتبه في ارتكابهما جرائم حرب ضد السكان المدنيين تتعلق باغتصاب سيدتين من ألبان كوسوفو وإساءة معاملتهما خلال النزاع في كوسوفو. وقضى القاضي باحتجاز المتهمين شهراً على ذمة التحقيق.

الجريمة المنظمة والفساد

في ٢٩ تموز/يوليه، أكد أحد قضاة الإجراءات التمهيدية التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي عدداً من التهم الواردة في لائحة الاتهام ضد فاتمير ليماي واثنين ممن معه من المدعى عليهم فيما يعرف بقضية وزارة النقل والبريد والاتصالات السلوكية واللاسلكية، وقرر مواصلة النظر في الدعوى في المحاكمة الرئيسية.

وفي ٢٢ آب/أغسطس، أصدرت هيئة مختلطة تضم قاضياً محلياً واثنين من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي حكماً في قضية لتهديب المهاجرين. وحُكم على أو كى ألتونتاس، وهو مواطن تركي، بالسجن لمدة سبع سنوات، في حين أُدين بويار فزليو من كوسوفو بتهمة واحدة متصلة بتهديب المهاجرين وحُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات. أما المتهم الثالث في القضية فقد بُرئ من جميع التهم.

وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أُلقي القبض على خمسة مشتبه فيهم، اثنان منهم من ضباط شرطة كوسوفو، في فيريزاي/أوروشيفاك، بأمر من مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي. وصدرت أوامر باللقاء القبض على هؤلاء استناداً إلى تحقيقات أجرتها مفتشية شرطة كوسوفو وجهاز شرطة كوسوفو. والمشتبه فيهم متهمون بإساءة استغلال منصب رسمي، وقبول الرشوى، والمتاجرة بالنفوذ، وتقديم المساعدة للجنحة بعد ارتكاب الجريمة، والتسبب في خطر عام، والابتزاز.

وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، قدمت هيئة ادعاء مختلطة تضم مدعياً عاماً من بعثة الاتحاد الأوروبي وآخر محلياً لائحة اتهام لمحكمة بريشتينا الابتدائية تتهم فيها أربعين فيسيلي، في جملة أمور، بالضلوع في الجريمة المنظمة. ويدعى بأنه مسؤول عن التخطيط لتهديب العديد من

شحنات الهيرويين من كوسوفو إلى ألمانيا خلال عام ٢٠١٢ بالاشتراك مع تجار مخدرات آخرين في إطار مجموعة إجرامية دولية. وتولى التحقيق في هذه القضية في كوسوفو فريق تحقيق مشترك من بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو، بالتعاون مع السلطات الألمانية.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، أصدرت هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية حكمها على بليريم غيكاي وهاشم أحمددي. وأدين المتهمان معا بتهريب المهاجرين، فحُكِمَ على غيكاي بالسجن لمدة أربع سنوات وعلى أحمددي بالسجن لمدة سنتين وثلاثة أشهر.

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قام أحد قضاة الإجراءات التمهيدية التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي بمحكمة بريشتينا الابتدائية بتمديد فترة احتجاز ناصر كلمندي على ذمة التحقيق حتى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وكانت شرطة كوسوفو قد ألقت القبض على كلمندي في أيار/مايو ٢٠١٣. وتم اعتقاله استناداً إلى أمر أصدره مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي. ويجري التحقيق مع المدعى عليه في تهم تشمل الجريمة المنظمة والقتل والاتجار بالمخدرات.

وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قامت شرطة كوسوفو، بقرار من أحد المدعين العامين لبعثة الاتحاد الأوروبي، بإلقاء القبض على ثلاثة من سكان كوسوفو في عملية نفذتها في بريشتينا. ويشتهر في مشاركة هؤلاء في عمليات سطو مسلح في البحرين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، سُرقت فيها مجوهرات تتجاوز قيمتها ١,١ مليون يورو. وألقي القبض على المشتبه فيهم بتهم الإكراه والاعتداء المقترنين بظروف مشددة للعقوبة والمسبيين لأذى بدني شديد، والمشاركة المباشرة في مجموعة منظمة ارتكبت سطوا مقترنا بظروف مشددة للعقوبة. وأُجريت أربع عمليات تفتيش للمنازل بشكل متزامن. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أمر أحد القضاة التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي باحتجاز المشتبه فيهم الثلاثة لمدة شهر واحد على ذمة التحقيق.

قضايا أخرى

في ١٦ تموز/يوليه، حُكِمَ على شاهد الادعاء في قضية قتل وجرائم حرب تهم أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو، ناظم بلاكا، بالسجن لمدة أربع سنوات ونصف بعد إدانته بتهمة القتل المقترن بظروف مشددة للعقوبة. وفي قضية أخرى، أصدرت محكمة ميتروفيتسا الابتدائية، في ٣٠ تموز/يوليه، حكماً بالسجن لمدة ثماني سنوات وثلاثة أشهر بحق رمزي حسناي بعد إدانته بتهمة القتل.

وفي ٤ أيلول/سبتمبر، قدمت هيئة ادعاء مختلطة تضم مدعيا عاما من بعثة الاتحاد الأوروبي وآخر من كوسوفو لائحة اتهام ضد ثلاثة من سكان كوسوفو لضلوعهم في الهجوم الذي حدث خلال مناسبة إصدار مجلة كوسوفو ٢ (Kosovo 2.0) في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في القاعة الحمراء بمركز الشباب والرياضة في بريشتينا. والمدعى عليهم متهمون بانتهاك المساواة في الوضع بين سكان كوسوفو، ومنع أو عرقلة اجتماع عام، وإلحاق أذى بدني خفيف، وإلحاق أضرار بممتلكات منقولة.

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، قضى رئيس هيئة محكمة تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي بمحكمة ميتروفيتسا الابتدائية بإدانة أحد المدعى عليهم بشراء وحياسة وتوزيع وبيع مخدرات ومؤثرات عقلية خطيرة. واعترف المتهم بارتكاب الجرم المنسوب إليه خلال جلسة الاستماع الأولية، وحُكم عليه بالسجن لمدة سنة وثلاثة أشهر.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، وافق قاض تابع للبعثة في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية على طلب قدمه مدع عام تابع للبعثة لتمديد فترة احتجاز زاركو فيسيلينوفيتش لمدة شهر واحد على ذمة التحقيق. وفيسيلينوفيتش مشتبه في حيازته سلاحا بدون ترخيص. وقد قُدم مزيد من الأدلة بشأن تهمة محاولة قتله اثنين من ضباط الشرطة. ولذلك ارتأى القاضي أن خطر الفرار ما زال في مستوى يستوجب الاحتجاز على ذمة التحقيق.

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، قام أحد قضاة البعثة بمحكمة ميتروفيتسا الابتدائية بتمديد فترة احتجاز علي حسني على ذمة التحقيق حتى ٣ كانون الأول/ديسمبر. والمدعى عليه متهم بالقتل المقترب بظروف مشددة للعقوبة وبامتلاك أسلحة أو التحكم فيها أو حيازتها أو استخدامها بدون ترخيص.

فرقة التحقيق الخاصة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت فرقة التحقيق الخاصة تحقيقاتها الجنائية في ادعاءات تتعلق بالاختطاف والاحتجاز وسوء المعاملة والقتل واستئصال الأعضاء البشرية والاتجار بها في كوسوفو. وهذه الادعاءات واردة في التقرير الذي أصدره المقرر الخاص لمجلس أوروبا، ديك مارتي، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بعنوان "المعاملة اللاإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو".

وتواصل على قدم وساق التعاون مع الأطراف المتضررة ومجموعات الدفاع عن الضحايا ومختلف الأفراد من أجل جمع المعلومات ذات الصلة بالتحقيق. وما زال التعاون قويا مع السلطات القضائية ووكالات إنفاذ القانون في المنطقة وخارجها، وقد مكن من إحراز تقدم كبير في الأنشطة المتعلقة بالتحقيقات والعمليات.

وواصل المدعي العام الرئيسي، كلينت وليامسون، العمل مع حكومات دول المنطقة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لكفالة أن تستمر الفرقة في تلقي ما تحتاجه من دعم وتعاون لإكمال تحقيقاتها. ففي ١٠ أيلول/سبتمبر، حلّ وليامسون بالبويسنة والمهرسك ليلتقي بوزير العدل كولاك. وركزت المناقشة على الكيفية التي يمكن بها للبويسنة والمهرسك أن تدعم عمل الفرقة، وأكد الوزير كولاك للسيد وليامسون تعاونه في هذا الصدد. وتمشيا مع استراتيجية الفرقة المتمثلة في طلب المعلومات من مصادر مؤسسية، عقد السيد وليامسون اجتماعا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ١١ أيلول/سبتمبر، ناقش خلاله مع كبار مسؤولي المنظمة السبل التي يمكن من خلالها للمنظمة أن تدعم تحقيقات الفرقة. وفي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر، حلّ السيد وليامسون بروما، حيث أجرى مباحثات مع السلطات الإيطالية بشأن مجموعة كبيرة من المسائل المتصلة بعمل الفرقة. وأكدت السلطات الإيطالية من جديد دعمها الكامل للفرقة. وحلّ السيد وليامسون أيضا بسيلوفاكيا في ٣٠ أيلول/سبتمبر، حيث اجتمع بنائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية، لايتشاك. وشكر وليامسون الوزير لايتشاك على دعم سلوفاكيا القوي للفرقة، في حين جدد الوزير تأكيد استعداده لمساعدة الفرقة بأي شكل من الأشكال.

حقوق الملكية

في مجال العدالة المدنية، واصل مفوضو لجنة المطالبات المتعلقة بالملكيات في كوسوفو التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي عملهم. وفي الجلسة التي عُقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بُتّ في ١٠٨٥ مطالبة تتعلق أساسا بملكيات تنتمي الأطراف المتنازعة عليها إلى مجموعات عرقية مختلفة. ويبلغ العدد الكلي للمطالبات التي بُتّ فيها حتى الآن ٣٩٠٦١ مطالبة، في حين يبلغ عدد المطالبات التي لم يُفصل فيها بعد ٣٤٨٦ مطالبة.

وفي الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت هيئة الطعون بوكالة كوسوفو للممتلكات ٩٠ طعنا جديدا، بتت في ١٧ منها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الخاصة بالمحكمة العليا ٢٣٠ قرارا في القضايا المعروضة على هيئة المحكمة. وأغلقت الدائرة الخاصة أيضا ملفات ٧٤ قضية من قضايا قوائم العمال، وانتهت من البتّ في ٢٩ قضية على مستوى هيئة الاستئناف^(١).

(١) الأرقام متاحة حتى آب/أغسطس ٢٠١٣ فقط.

التشريعات والمسائل القانونية الأخرى

في ١٧ أيلول/سبتمبر، وقعت رئيسة كوسوفو قانون العفو، الذي نُشر بعد ذلك في الجريدة الرسمية في ١٩ أيلول/سبتمبر. ودخل القانون حيز النفاذ بعد ١٥ يوما من نشره. ويعتبر هذا القانون ضروريا لتنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل.

وفيما يتعلق بإجراءات المساعدة القانونية المتبادلة، يواصل الطرفان (بلغراد وبريشتينا) إرسال الطلبات عن طريق بعثة الاتحاد الأوروبي. ومنذ بدء سريان الإجراءات في ٢٠ آذار/مارس، أُرسِل ١١٠٧ طلبات من كوسوفو إلى صربيا (يعزى هذا العدد الكبير إلى القضايا المعروضة على الدائرة الخاصة)، في حين وردت أربعة طلبات من صربيا، وردت بريشتينا على طلب واحد.

مسائل أساسية أخرى

في ١٦ تموز/يوليه، وقعت بعثة الاتحاد الأوروبي ووزارة الداخلية اتفاقا لتبادل المعلومات. ويهدف هذا الاتفاق إلى تيسير تبادل المعلومات بين شرطة كوسوفو وشرطة بعثة الاتحاد الأوروبي بهدف منع الجرائم وكشفها والحد منها في كوسوفو. ويتعلق الاتفاق على وجه الخصوص بالجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات، والجريمة المالية، والفساد على أعلى المستويات، والاضطرابات المدنية.

الشمال

في ١٨ أيلول/سبتمبر، نفذت بعثة الاتحاد الأوروبي عملية تفتيش لأحد المنازل في قضية تجار بالمخدرات، أُلقي القبض خلالها على أحد المشتبه فيهم واحتجز لمدة ٢٤ ساعة. وطبقت تدابير أمنية مشددة على الموظفين شمال كوسوفو، لكن البعثة واصلت، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تقديم خدمات الرصد والتوجيه والمشورة لشرطة كوسوفو في الشمال دون انقطاع، باستثناء فترة قصيرة في مركز الشرطة بزوين بوتوك بسبب الاحتجاج على عمليات نفذتها شرطة كوسوفو في المنطقة.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، أعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو عن مكافأة تصل إلى ٢٧ ٥٠٠ يورو لمن يقدم معلومات تفضي إلى إلقاء القبض على الجاني أو الجناة المسؤولين عن مقتل موظف بعثة الاتحاد الأوروبي أودريوس شينافيتشيوس.

تنفيذ اتفاق الحوار

أحرز تقدم كبير في تنفيذ اتفاق الحوار بين بلغراد وبريشتينا بشأن دفاتر السجل المدني. ففي أيلول/سبتمبر، صدقت بعثة الاتحاد الأوروبي على ٨٩٦ دفاتر من دفاتر السجل

المدني على مدى أربع جلسات تصديق. وقد صدّق على ما مجموعه ٢٦٧ ٨ دفترا، وسُلمت ٧٨٠٨ دفاتر إلى سلطات كوسوفو، وهو ما يمثل نحو ثلثي العدد الكلي المقدر للدفاتر في صربيا. وشددت بعثة الاتحاد الأوروبي على ضرورة اتباع نهج استراتيجي لكفالة إدماج دفاتر السجل المدني في إجراءات تسجيل الحالة المدنية، وعلى أنه يمكن كشف أوجه تباين محتملة. وأجرت البعثة عمليات فحص عشوائي للتحقق من أن مراكز الشرطة الخاصة لوزارة الداخلية والمحاكم ما زالت مغلقة في الشمال. ونشرت البعثة أيضا ثلاثة مستشارين إضافيين لشؤون الشرطة شمال ميتروفيتسا. وسيكتمل هؤلاء خدمات الرصد والتوجيه والمشورة الجاري تقديمها إلى فريق القيادة الإقليمية لشرطة كوسوفو الحديث المنشأة في الشمال، ولا سيما مدير الشرطة الإقليمي بالنيابة دجوريتش. ويشكل قرار إرسال موظفين إضافيين اعترافا بالتحديات الخاصة التي تواجه الشرطة في الشمال.

وكما هو معتاد، فإن حركة المرور في نقاط العبور بكوسوفو بلغت ذروتها في شهر آب/أغسطس. وقد أدى نظام نقاط العبور المشتركة مع صربيا - والاجتماعات المنتظمة بين موظفي الجمارك الكوسوفيين والصرب، بتيسير من بعثة الاتحاد الأوروبي - إلى تقليص فترات الانتظار في نقاط العبور المشتركة المؤقتة بمدة تصل إلى ١٠ ساعات بالمقارنة مع عام ٢٠١٢. وبناء على توصية من البعثة، وتمشيا مع خطة العمل المتعلقة بالإدارة المتكاملة للحدود، قام الطرفان معا بتخفيف إجراءات المراقبة وفتح جميع الممرات المتاحة في نقاط العبور. وعلاوة على ذلك، قامت البعثة برصد عمليات التدقيق خلال فترات تخفيف إجراءات المراقبة لكفالة الالتزام بالحد الأدنى من المعايير. وفي بعض الحالات، قدمت البعثة المشورة إلى نظرائها بشأن كيفية تحسين إجراءات المراقبة خلال فترات الذروة. وفي سياق الاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة لنقاط العبور، عُقدت اجتماعات للفريق المعني بتنفيذ الاتفاق والفريق العامل المعني بشؤون الجمارك في بروكسل في الفترتين من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر و ٢٣ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر، على التوالي. وما زالت البعثة تقدم خدمات الرصد والتوجيه والمشورة لدعم تنفيذ الاتفاق.

صدر بموافقة بيرند بوركهارت

رئيس البعثة

المرفق الثاني

تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)

العدد	البلد
١	كرواتيا
١	ألمانيا
١	هنغاريا
١	إيطاليا
١	باكستان
١	الاتحاد الروسي
١	تركيا
١	أوكرانيا
٨	المجموع

تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)

العدد	البلد
١	الجمهورية التشيكية
١	بولندا
١	النرويج
١	جمهورية مولدوفا
١	رومانيا
١	تركيا
٢	أوكرانيا
٨	المجموع